

المبحث الأول

الإدارة الفرنسية في المجالات العامة

كان للحرب العالمية الثانية تأثيرات كبيرة على المغرب في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي المجال السياسي أسفرت الحرب عن ازدياد نشاط الحركة الوطنية في المغرب⁽¹⁾، فأصبحت تُطالب بالاستقلال التام للمغرب بعد أن كانت تُطالب بالإصلاح، وازداد التقارب بين الوطنيين المغاربة والسلطان محمد الخامس الذي كان له دور مهم في النضال الوطني من أجل الاستقلال⁽²⁾. أما الأوضاع الاقتصادية فقد استمرت بالتدني في كل مكونات الاقتصاد المغربي، ويمكن ملاحظة ذلك عن طريق:-

أولاً : الزراعة

عدت الزراعة المصدر الرئيس لمعيشة السكان في المغرب، إذ عمل أكثر من 70% في الزراعة⁽³⁾، وبقي واقع الزراعة على ما كان عليه في سنوات الحرب العالمية الثانية نتيجةً لاستمرار الجفاف حتى بعد نهايتها، فقد تميزت المدة من 1947-1950 بقلّة سقوط الأمطار، وعدم انتظامها، فضلاً عن موجات الجراد وارتفاع درجات الحرارة والصقيع، الأمر الذي أدى إلى انعكاسات سلبية على المردود الفلاحي، ففي شهر أيار 1949 تعرضت المزارع إلى رياح قوية تسببت في تدمير عدة محاصيل، ففي الرباط دمرت محاصيل مساحة من الأرض قدرّت بنحو 120 هكتاراً مزروعة بالحبوب وكان لها أثر سلبي كبير على المردود الفلاحي، واستمرت ظاهرة المجاعة وانتشار الأوبئة، ولاسيما في المناطق الريفية المغربية⁽⁴⁾.

تأثرت تربية الحيوانات هي الأخرى بالظروف المناخية مع كانت أنها تُشكّل أهمية كبيرة للدخل لعدد كبير من المغاربة، وأدى الجفاف وقلّة سقوط الأمطار إلى

(1) أحمد عبيد، المصدر السابق، ص274.

(2) أحمد عسة، المصدر السابق، ص235.

(3) يسري الجوهري، شمال أفريقيا، ط6، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1980، ص212.

(1) صالح شكك، المغرب العميق ورديغة الكبرى 1873-1956 مساهمة في دراسة تاريخ الجهات في المغرب المعاصر، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط 2010، ص325.

تراجع أعداد الماشية ولاسيما الأبقار والأغنام⁽¹⁾، نتيجةً لقلّة المراعي وعدم اهتمام الإدارة الفرنسية بالثروة الحيوانية في المغرب، فضلاً عن أنّ المستوطنين الفرنسيين والأوربيين لم يكن لديهم اهتمام بتربية الحيوانات⁽²⁾.

وفي محاولة للنهوض بالريف المغربي قامت الإدارة الفرنسية بوضع برنامج للإصلاحات في قطاع الزراعة، إذ أسست الإدارة مجلساً أعلى للاقتصاد الزراعي عام 1947⁽³⁾، وبالإستعانة بمهندسين زراعيين هما (جاك بيرك Jack Berque) و(جوليان كولو Julien Cuoleau)، وشرعت الإدارة ببرنامج تحديث الزراعة القائم على أساس المزارع الجماعية، وتوفير بعض التجهيزات كالكسكن والمستوصف والمدرسة للفلاحين⁽⁴⁾.

غير أن تجربة تحديث الزراعة التي تبنتها الإدارة الفرنسية، كان مصيرها الفشل بسبب معارضة المستوطنين الفرنسيين الذين كانوا يخشون مزاحمة الفلاحين المغاربة لهم على صعيدي الإنتاج والتجهيز، وعارض الفلاحون المغاربة أيضاً عملية التحديث، وكانوا يرون فيها وسيلة لحرمانهم من أراضيهم، وتحويلها إلى ملكيات خاصة للمستوطنين الفرنسيين والأوربيين ويتحولون هم لأجراء في أراضيهم بحصة الربع أو الخمس من الإنتاج⁽⁵⁾، وكان إصلاح واقع الزراعة في المغرب يتطلب أيضاً عدداً كبيراً من الفنيين ولاسيما التقنيين الذين يوافقون على العيش والعمل في الريف المغربي، ومن العوامل التي أدت إلى فشل برنامج الإصلاحات في الزراعة إن الإدارة الفرنسية لم توفر الأموال اللازمة لتلك الإصلاحات، ولم تقدم الإدارة حلاً لمشكلة المياه، إذ لم تتوسع بإقامة مشاريع أروائية، وبقيت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية بدون استصلاح، كذلك فإن التقدم في المجال الزراعي كان يسير بطيئاً في المغرب⁽⁶⁾.

اهتمت الإدارة الفرنسية بالزراعة التسويقية في المغرب مثل الحمضيات والحنطة اللينة التي كان يزرعها الفرنسيون، فقد توسعت زراعة هذه المحاصيل لأنها جذبت أعداداً كبيرة من المستوطنين الفرنسيين للعمل في زراعة تلك المحاصيل، وكان الحافز الأساسي لنمو زراعتها كونها تدخل في التجارة التصديرية، والتي كانت

(2) البير عياش، المصدر السابق، ص 276.

(2) Renc , Gallissot , Op.Cit., P. 93.

(3) Brignon , Op.Cit., P.349.

(5) صالح شكاك، المصدر السابق، ص 331.

(5) Rene , Gallisot, Op.Cit., P. 93.

(6) Perroux Barre , Developpement , Croissance Progres , Maroc-Tunis, Boulevard des Capucines , Paris , 1959 , P. 137.

الحصة الأكبر فيها للمزارعين الفرنسيين، وبلغت الصادرات من هذه المحاصيل (750) ألف قنطار عام 1950، وبلغ إنتاج الخضراوات بكل أنواعها (800) ألف قنطار عام 1952، وشغلت المساحات المزروعة بالخضراوات، ولاسيما الطماطة والبطاطا (51,500) هكتار عام 1952، وكان ربع هذه المساحات ملكاً للأوربيين، وإن نحو 75% من أراضيهم كانت تُسقى بمشاريع إروائية تنفذها الإدارة الفرنسية⁽¹⁾. إزاء ذلك بقيت الزراعة في المغرب تقليدية، إذ كان الفلاحون المغاربة يزرعون الحنطة الصلبة والشعير، وبلغت نسبة ما زرع من هذين المحصولين 90% عام 1950، وكانت نسبة الإنتاج قليلة جداً مقارنةً بالفواكه والخضراوات، فكان عائد هكتار واحد من الحمضيات يفوق عشرة أضعاف عائد هكتار واحد من الحبوب،

وعائد هكتار واحد من الطماطة يفوق ثلاثين مرة عائد هكتار واحد من الحبوب⁽²⁾.

هكذا نجد أن القطاع الزراعي الذي كان يُشكّل أهمية كبيرة في اقتصاد المغرب عانى من إهمال من الإدارة الفرنسية التي لم تبد اهتماماً بتطوير الزراعة المغربية عن طريق النهوض بالمشاريع الإروائية، وتدريب الفلاح المغربي على استعمال التقنيات الحديثة في الزراعة، وبقي الفلاح المغربي يعتمد في زراعته على أنماط الزراعة القديمة، ممّا أدى إلى انخفاض مردوده الإنتاجي، وكانت إصلاحات الإدارة الفرنسية في مجال الزراعة جزئية وغير مستمرة الأمر الذي أدى إلى فشلها وبقاء الفلاح المغربي على ما هو عليه من الجهل والفقر والمرض.

كان للضرائب التي فرضتها الإدارة الفرنسية على الفلاحين المغاربة أثر في تدني المستوى المعيشي للفلاح المغربي، فقد استمرت الإدارة في فرض ضريبة الترتيب وبلغ ما يؤديه الفلاح المغربي عن الهكتار الواحد (652) فرنك عام 1948، وكان معدل ما يؤديه المعمر عن الهكتار (553) فرنك في العام نفسه، وقد شكّل ذلك ظلماً كبيراً على الفلاح المغربي، نظراً للظروف التي كان يعمل فيها والمردود القليل الذي يحصل عليه مقارنةً بالمزارع الفرنسي⁽³⁾.

وعلى الرغم من الإصلاحات الجزئية التي قامت بها الإدارة الفرنسية في المجال الزراعي، وتخفيض ضريبة الترتيب للفلاحين المغاربة منذ عام 1950 بنسبة 33% إلا أن الفلاحين المغاربة لم يستفيدوا من الإصلاحات لأنها كانت مكرّسة لخدمة المستوطنين الفرنسيين. أما الفلاحون المغاربة فاستمرت معاناتهم من البطالة

(1) Charles , E.Stewart , Op.Cit., P. 96.

(2) Rene , Gallissot , Op.Cit., P. 94.

(2) حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص 120.

والفقر، واضطر عدد كبير منهم نتيجة الظروف المعيشية الصعبة إلى ترك أراضيهم، والهجرة إلى المدن⁽¹⁾.

ثانياً: الصناعة

عرف المغرب بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تدفق رؤوس أموال مهمة، في إطار الوعي ببعض النتائج الاقتصادية التي حققها⁽²⁾، "مشروع مارشال"⁽³⁾، وحققت الاستثمارات الفرنسية معدلاً مرتفعاً من عام 1950، إذ بلغت خمسين مليون فرنك شهرياً مقابل عشرة ملايين فرنك من دول أخرى⁽⁴⁾، وكان من نتائج هذه الاستثمارات، أن أصبحت 55% من أسهم الشركات، التي يفوق رأس مالها 100 مليون فرنك بيد الفرنسيين، في حين سيطرت باقي الاستثمارات الأوروبية على 35%، بينما لم يحتل باقي الأجانب سوى 5%، ولم تتجاوز الاستثمارات المغربية 5%⁽⁵⁾.

وهكذا ارتفعت قيمة الاستثمارات في الميدان الصناعي من 4,8% للمدة ما بين 1939-1945 إلى 15,55% في المدة ما بين 1946-1953⁽⁶⁾.

وكان من نتائج هذه الاستثمارات، أن عرف قطاع التعدين انتعاشاً كبيراً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ بلغت قيمة صادرات الفوسفات عام 1953 17,036 مليون فرنك وهو ما شكّل 18,5% من قيمة مجمل الصادرات المغربية⁽⁷⁾، وحققت الشركة المغربية للمناجم والمواد الكيماوية أرباحاً مهمة من عائدات الحديد، فبلغت أرباحها الصناعية عام 1951 (78) مليون فرنك، ثم وصلت إلى (114) مليون فرنك عام 1952، وازدادت أرباحها لتصل إلى (130) مليون فرنك عام 1953، وكان من

(1) Charles , E-Stewart, Op.Cit., P. 101.

(1) صالح شكاك، المصدر السابق، ص378.

(2) مشروع مارشال: وهو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية ووزير الخارجية الأمريكي منذ كانون الأول 1947، وقد تألفت لجان بموجب هذا المشروع طالبت بسرعة تنفيذ الخطط والمشروعات الأمريكية على الإدارات الأوروبية في المستعمرات الإفريقية بمعونة رؤوس الأموال والمساعدات الأمريكية. ينظر: سمر رحيم نعمة الخزاعي، المصدر السابق، ص118.

(3) البير عياش، المصدر السابق، ص193.

(5) Rene , Gallissot, Op.Cit., P. 143.

(6) F.Perroux et , R.Barre , Op.Cit., P. 139.

(6) البير عياش، المصدر السابق، ص200.

انعكاسات هذه الأرباح أن انتقل رأس مال الشركة من (63) مليون فرنك عام 1948، إلى (157,500) مليون فرنك عام 1953⁽¹⁾.

ومع الأهمية المتزايدة للمعادن في حسابات الصادرات المغربية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، إلا أنه لم يزد عدد الأفراد العاملين في التعدين على نحو كبير، وإن التوسع بالإنتاج جاء باستعمال المكننة الحديثة، وبلغ عدد العمال الذين انخرطوا في عملية استخراج المعادن (21) ألف عامل فقط من بين ثلاثة ملايين عامل مسجل في القوى العاملة عام 1952، وإن عُشر هؤلاء العمال من الأوربيين⁽²⁾. ومع كثرة الموارد والمعادن المهمة في المغرب كالنفط والحديد والفوسفات إلا أنّ الصناعات الثقيلة لم تتطور في المغرب، ويعود السبب إلى إهمال الإدارة الفرنسية لتلك الصناعات، إذ لم توفر رؤوس الأموال اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي في المغرب، ولم تقم بتطوير ظروف العيش عند المغاربة وتوفير الملاكات الفنية لتدريب العمال المغاربة⁽³⁾.

ومثلما نشأت الزراعة المتنوعة على حساب الزراعة التقليدية في المغرب، فقد راجت الصناعة التي انتهجت النمط الأوربي لتعيق تقدم الصناعة التقليدية في المغرب⁽⁴⁾.

إن أسباب بقاء الأشكال التقليدية في الصناعة المغربية تكمن في حفاظ المجتمع على الأنماط القديمة، وعدم انتقالها إلى الأنماط الجديدة في الصناعة، فلم توفر سلطات الحماية للحرفيين المغاربة التقنيات اللازمة للتحويل إلى الأشكال الجديدة في النظم الصناعية، وتجاهلت مشاكلهم⁽⁵⁾.

إزاء ذلك تضررت الصناعات المغربية الخفيفة ولاسيما صناعة النسيج والأغذية والسمكرة، نتيجةً للاستيرادات الفرنسية الخاصة بالكماليات والسلع غير الضرورية، وانعدام سياسة حماية الإدارة الفرنسية للصناعات المغربية، فانخفضت أسعارها، وتعرض أصحاب الحرف في المغرب إلى البطالة وانخفاض مستواهم المعيشي⁽⁶⁾.

(1) صالح شكاك، المصدر السابق، ص 379.

(2) Charles , E.Stewart , Op.Cit., P. 125.

(3) يحيى ابن سليمان، نحن المغاربة مشاكل النمو بين التقليد والتجديد، دار الغرب الإسلامي، الدار البيضاء، 1985، ص 243.

(4) Charles , E.Stewart , Op.Cit., P. 130.

(1) يحيى ابن سليمان، المصدر السابق، ص 244.

(2) F.Perroux et , R.Barre , Op.Cit., P. 140.

أما عن أجور العاملين في القطاع الصناعي، فقد ارتفعت بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت أجرة العامل المغربي أثناء الحرب 1920 فرنك في السنة، وارتفعت الأجور للعمال في مناجم الحديد لتصل إلى 2838,000 فرنك بالسنة عام 1948، وارتفعت إلى 22341000 فرنك عام 1953⁽¹⁾. وفي المقابل ارتفعت الأجور المخصصة للعمال الفرنسيين والأوربيين من 21135,000 فرنك في السنة إلى 182581000 فرنك في المدة نفسها، مع العلم أن العمال الأوربيين كانوا أقل عدداً من المغاربة إلا أنهم كانوا يسيطرون على أعمال التسيير كالإدارة والهندسة والميكانيك، فضلاً عن استفادتهم من امتيازات أخرى كالتعويضات والسكن⁽²⁾. إلا أن ارتفاع الأجور لم يحقق ما يطمح إليه العامل المغربي، ففي الوقت الذي ارتفعت فيه الأجور ارتفعت فيه النفقات إلى 50-60% وأحياناً تصل إلى 100% في المدة ما بين 1946-1953⁽³⁾.

هكذا نجد، أن الصناعات في المغرب بقيت متخلفة على الرغم من وجود مقومات تطورها، إذ يمتلك المغرب ثروة معدنية كبيرة وأيدي عاملة كثيرة، ويرجع سبب تخلف القطاع الصناعي إلى سياسة الإدارة الفرنسية التي أهملت الصناعات المغربية، إذ لم توفر الدعم المالي اللازم والكوادر الفنية لتدريب العمال المغاربة على الوسائل الحديثة للنهوض بالقطاع الصناعي، وتعرض العديد من الحرفيين المغاربة إلى البطالة نتيجة لتدفق السلع والبضائع المستوردة من الخارج، وإقبال الناس على شرائها، وتراجع قيمة الصناعات الحرفية القديمة، إذ لم توفر الإدارة الفرنسية الحماية لتلك الصناعات، وترك الحرفيين المغاربة يعيشون بمستوى متدنٍ من الفقر والبطالة.

ثالثاً: التجارة والمالية

كان من أبرز نتائج السياسة الاقتصادية الفرنسية، سيطرة فرنسا على كل مكونات الاقتصاد المغربي، وساعدها على ذلك استمرار تدفق المهاجرين الفرنسيين، وازدياد أهمية دورهم في الحياة الاقتصادية، وكذلك تدفق رؤوس الأموال الفرنسية لاستثمارها في المشاريع الكبرى⁽⁴⁾.

(3) Ibid., P.141.

(4) صالح شكاك، المصدر السابق، ص378.

(5) يحيى ابن سليمان، المصدر السابق، ص244.

(1) راشد البراوي، المصدر السابق، ص409.

وعلى الرغم من قلة المستوطنين الفرنسيين فإنهم كانوا يسيطرون على الزراعة الحديثة والصناعة الحديثة والتجارة الخارجية، ويستعملون سبعة أثمان نشاط النقل في

السكك الحديدية والطرق ونصيبهم من الدخل القومي المغربي يفوق نصيب المغاربة، فضلاً عن العلاقات الوطيدة التي تربطهم بالإدارة الفرنسية في المغرب⁽¹⁾.

عانى المغرب من التبعية الاقتصادية لفرنسا في كل القطاعات بما فيها التجارة والمالية، إذ تحكمت الإدارة الفرنسية بالمبادلات التجارية، فكان المغرب يبيع المنتجات الزراعية والمنجمية ذات الوزن الثقيل بقيمة منخفضة، ويشترى المنتجات المرتفعة الثمن مثل المحروقات، والحديد الصلب، والمنتجات المصنعة، ولذلك كان ميزان المدفوعات التجاري يشهد عجزاً دائماً⁽²⁾، واحتلت فرنسا مكانة متقدمة جداً في تجارة المغرب، فبعد أن كان يحقق ثلث تجارته مع فرنسا عام 1938، أصبح يحقق الثلثين تقريباً عام 1952⁽³⁾.

تأثر التجار المغاربة أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها بالجفاف الكبير الذي حل بالمغرب أثناء الموسم الزراعي للمدة ما بين 1949-1950، فضلاً عن السلوك الاستغلالي لشركات الاستيراد والتصدير الأوروبية والفرنسية، ترافق ذلك مع تضرر تجار الحبوب المغاربة نتيجةً لاستلامهم سلفاً مالية من المصدرين بالدار البيضاء فقاموا بدورهم بتوزيع تلك السلف على الفلاحين بقصد الحصول على الحبوب، إلا أن الجفاف جعل الفلاحين والتجار غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية، وكان بعض التجار ملزمين بأداء فاتورات بدمتهم مقابل ما اقتنوه من شاحنات، فاضطروا إلى عرض هذه الشاحنات للبيع، واضطر آخرون إلى بيع ممتلكاتهم العقارية من أراضٍ وبنائات حتى يتجنبوا الإفلاس التام⁽⁴⁾.

بقيت الأوضاع في المغرب شبيهة بما كانت عليه أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية، واستمر العمل بنظام التموين الذي فرضته الإدارة الفرنسية أثناء الحرب، وبقي عدد من المواطنين المغاربة لا يتمكنون من الحصول على احتياجاتهم من المواد الغذائية الأساسية إلا بتقديم بطاقة التموين، ولم تكن الحصص الموجودة للمواد الغذائية نقي بمطالبات الحياة الضرورية من زيوت وسكر وشاي، وكان الناس

(1) Rene , Gallissot, Op.Cit., P. 97.

(1) البير عياش، المصدر السابق، ص212.

(2) راشد البراوي، المصدر السابق، ص409.

(3) صالح شكاك، المصدر السابق، ص384-385.

يقضون ساعات طويلة في انتظار الحصول على الفحم⁽¹⁾، وكان محظوراً على بائعي اللبن أن يأتوا إلى الأحياء المغربية، ومن يريد شراء الحليب أو اللبن فعليه أن يذهب في كل مساء إلى الأحياء الأوربية⁽²⁾.

نمت السوق السوداء بشكل كبير عام 1947، وارتفعت أسعار المواد الغذائية الرئيسية، فقد ارتفع سعر كيلو السكر إلى 25,98 فرنك بعد أن كان سعره 3,68 أثناء الحرب، وارتفع سعر الشاي إلى 234,7 فرنك في العام نفسه⁽³⁾.

نتيجة لزيادة النفقات العامة للإدارة الفرنسية ولاسيما على احتياجات الفرنسيين والأوربيين، وإهمالها لاحتياجات الشعب المغربي، فقد أصاب الميزانية المغربية عجزاً كبيراً، وكانت الإدارة الفرنسية تستغل موارد المغرب المالية لتحقيق مصالحها السياسية⁽⁴⁾.

إنّ السبب الأساسي في زيادة المصاريف واستمرار الخلل في الميزانية هو زيادة أعداد الموظفين لدى الإدارة الفرنسية، إذ كانوا يتقاضون أجورهم من الميزانية المغربية، ففي المدة من 1939-1950 ارتفع عدد الموظفين الفرنسيين من 19,145 إلى 41:40⁽⁵⁾، وبزّرت الإدارة الفرنسية هذا العمل بان هذا التطور طبيعي وضروري، لأن سير مختلف الإدارات واتساعها يستوجب الزيادة في عدد الموظفين، وادعت إن الزيادة جاءت نتيجة لتقدم البلاد الاقتصادي والاجتماعي⁽⁶⁾، إلا أن هدف الإدارة الفرنسية الحقيقي من زيادة أعداد الموظفين كان لدعم الهجرة والاستيطان للفرنسيين والأوربيين لتكريس سيطرة الاستعمار على المغرب⁽⁷⁾، وتوضح لنا نوايا الإدارة الفرنسية تجاه المغرب، عن طريق توزيعها للوظائف الحكومية في المدة من 1950-1951 كانت حصة الفرنسيين في الوظائف العليا (91%) بينما المغاربة (9% فقط)⁽⁸⁾، والوظائف الأساسية كانت النسبة (84%) للفرنسيين مقابل 16% للمغاربة). أما

(4) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ج3، ص282.

(5) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، ص337.

(1) البير عياش، المصدر السابق، ص357.

(2) آسية بنعدادة، المصدر السابق، ص212.

(3) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص283.

(6) Perroux Barre , Op.Cit., P. 142.

(5) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص310.

(6) نيقولا زيادة، العالم العربي المغرب، مجلة شؤون عربية، تونس، العدد 21، 1982، ص180.

الأعمال اليدوية فكان أغلب العاملين فيها من المغاربة (96% مغاربة و4% فرنسيين)⁽¹⁾.

وعام 1951 كانت موازنة المغرب على النحو الآتي 79% للإدارة الفرنسية، و19% موضوعة تحت تصرف المقيم العام الفرنسي، و2% فقط مخصصة للإدارة الوطنية⁽²⁾.

وفي ضوء ما تقدم، نجد أن الإدارة الفرنسية كانت تسيطر على أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في المغرب، ومما يؤكد ذلك الموازنة المالية للمغرب لعام 1951، مما جعلها تتحكم في موارد البلد المالية التي كرّستها لتلبية احتياجات المستوطنين الفرنسيين والأوربيين من البضائع والسلع الكمالية التي استوردتها من الدول الأجنبية، وأهملت احتياجات المواطنين المغاربة الضرورية، وبقي الاقتصاد المغربي ضعيفاً نتيجةً لاستمرار تبعيته للاقتصاد الفرنسي، وسيطرة رؤوس الأموال الفرنسية والأجنبية على جميع المشاريع الاستثمارية في المغرب، وانعدام التنسيق والارتباط بين قطاعات الاقتصاد الرئيسة الزراعة والصناعة والتجارة.

رابعاً: التعليم والصحة والمجالات الثقافية

كان للأوضاع الاقتصادية السيئة التي عاشها المغرب أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها تأثير كبير على الأوضاع الاجتماعية، وعلى الرغم من ذلك فقد زاد عدد سكان المغرب ووصل عام 1952 إلى 8,700,000 ملايين حسب إحصائية ذلك العام⁽³⁾، إلا أنه لم يصاحب تلك الزيادة تطور في الإنتاج، وازدادت الحالة المعاشية للسكان سوءاً، مما أدى إلى انتشار الجهل والفقر والمرض⁽⁴⁾.

ففي مجال التعليم قامت الإدارة الفرنسية بعد نهاية الحرب وتقديم وثيقة الاستقلال في 11 كانون الثاني 1944، بزيادة نسبة القبول في المدارس الابتدائية، فبعد أن كان عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية المخصصة للمغاربة 41,490 تلميذاً عام 1945 زاد العدد ليصل إلى 144,535 تلميذاً عام 1950، ثم قفز إلى 210,018 عام 1953، أما فيما يتعلق بالمدارس الثانوية المخصصة للمغاربة فلم يكن مجموع

(1) Brignon , Op.Cit., P350.

(2) نيقولا زيادة، المصدر السابق، ص180-181.

(3) Brignon , Op.Cit., P370.

(4) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص327.

الملتحقين بها يتعدى 1,003 تلميذاً عام 1945، ثم ارتفع هذا العدد ليصل إلى 2,771 تلميذاً عام 1950، وإلى أكثر من هذا العدد في السنوات اللاحقة⁽¹⁾.

وعلى الرغم مما ذكرنا من زيادة في عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية والثانوية إلا أنها لم تُلَب حاجة الشعب المغربي للتعليم، فقد قُدِّر عدد البنين والبنات في سن الدراسة الابتدائية والثانوية في المغرب عام 1950 نحو 1,500,000 (سن 6-16 سنة) ولكن لم يحصل منهم على فرصة التعليم سوى 114,000، إذ كانت المدارس في المغرب قليلة سبع مدارس فقط، خمس للبنين واثنيتن للبنات⁽²⁾.

أما في المجال الصحي فلم يتغير واقع الشعب المغربي، فقد بقيت الأمراض والأوبئة تنتشر في المدن والقرى المغربية، نتيجة لتفاقم حالات الفقر وسوء التغذية⁽³⁾، وسياسة الإدارة الفرنسية التي خصصت مبالغ قليلة جداً من الميزانية العامة للمستشفيات المغربية، فعام 1946، خصصت السلطات الفرنسية (30) مليون فرنك للمستشفيات الفرنسية، ولم يُخصص للمستشفيات المغربية سوى (1,800,000) فرنك فقط⁽⁴⁾.

أدى قلة حصة الخدمات الصحية من الميزانية العامة إلى تراجع عدد الأطباء والممرضين في المغرب، فعام 1950 كان في المغرب طبيب واحد لكل 45,000 مغربي في المدن. أما في الريف فقد كان هناك طبيب لكل 120,000 نسمة، وكانت حصة الخدمات الصحية 6% فقط من الموازنة⁽⁵⁾.

أما في المجال الثقافي فقد استمرت الإدارة الفرنسية في سياستها القائمة على محاربة الثقافة العربية، إذ قامت الإدارة في تلك المدة بتقييد الحريات العامة في المغرب، كحرية العمل وحرية الصحافة، وأصدرت قراراً عام 1947 منعت فيه الاجتماعات العامة والخاصة، والتظاهرات إلا بإذن مسبق من السلطات العسكرية الفرنسية⁽⁶⁾، وكانت المدة ما بين 1948-1953 قد شملت أوج اتساع التعليم الفرنسي بالمغرب⁽⁷⁾.

(1) محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في دول المغرب العربي، ص 28.

(2) نقولاً زيادة، المصدر السابق، ص 181.

(3) Rene , Gallissot, Op.Cit., P. 78.

(4) نقولاً زيادة، المصدر السابق، ص 181.

(1) صالح شكاك، المصدر السابق، ص 351.

(2) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، ص 338.

(3) محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في دول المغرب العربي، ص 28-29.

في الوقت الذي سمحت فيه الإدارة الفرنسية للعمال الفرنسيين بتأسيس النقابات ولهم الحق في الإشراف عليها وإدارتها، فإنها منعت العمال والفلاحين المغاربة من هذا الحق، إذ أنهم بقوا محرومين من كل حرية نقابية⁽¹⁾.

في ضوء ما تقدم يمكن القول، إن الأوضاع الاقتصادية السيئة التي مر بها المغرب أثناء الحرب العالمية الثانية انعكست على الواقع الاجتماعي فكان لتدني المستوى المعاشي للمواطنين المغاربة تأثير كبير في انخفاض مستوى التعليم لدى المغاربة، وانتشار الأمراض والأوبئة في المدن والقرى المغربية بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجةً لسياسة التمييز العنصري للإدارة الفرنسية التي كرّست اهتمامها بالمستوطنين الفرنسيين، وقدمت لهم الخدمات الاجتماعية كافة، وخصّصت جزءاً كبيراً من الميزانية المغربية لتوفير خدمات التعليم والصحة وغيرها من الأمور الاجتماعية لهم، وأهملت الاحتياجات الأساسية للشعب المغربي.

المبحث الثاني

موقف الإدارة الفرنسية من التطورات السياسية في المغرب

أولاً: الموقف من تأسيس مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي في

القاهرة شباط 1947.

بدأ النشاط السياسي للحركة الوطنية المغربية في المشرق العربي منذ ثلاثينيات القرن العشرين في القاهرة عن طريق الطلبة المغاربة الذين كانوا يدرسون في جامعة القاهرة الذين اتصلوا بالجمعيات الإسلامية والصحف العربية، للتعريف بقضيتهم والتشهير بسياسة الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي⁽²⁾. بعد تأسيس جامعة الدول العربية في 22 آذار 1945⁽³⁾، واتخاذها من القاهرة مقراً لها، أعلنت الجامعة العربية اهتمامها بقضايا دول المغرب العربي، وأوضاع

(4) ابتسام سلمان سعيد، نشوء وتطور الحركة العمالية في المغرب، ص337.

(1) ضياء عزيز مناور، مكتب المغرب العربي في القاهرة 1947-1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، بغداد، 2007، ص94.

(2) تأسست الجامعة العربية على أثر الحرب العالمية الثانية لتكون رابطة توفق بين مختلف الدول العربية المستقلة وهي (مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن والسعودية واليمن)، مع ضم فلسطين إليها نظراً لوضعها الخاص، أما فيما يخص الدول العربية الأخرى غير المستقلة